السابقة . الا ان معارضة الدول الاسكندنافية كانت قوية هذه المرة ، فلم يحصل « القرار حول الشرق الاوسط » على الاجماع الذي ارادته . فامتنعت الاحزاب الاسكندنافية (وبالذات حزبا **فنلندا والسويد**) عن التصويت على فقرة او اكثر من القرار بينما عبر ممثل الحزب العمالي الهولندي عن تحفظ عدد كبير من الوفود في خوضهم لقضية حساسة كهذه [نيو ميدل ايست عدد آب ١٩٧٢] . ورغم ذلك فقد جاءت بعض فقرات القرار مؤيدة تماما لوجهة النظر الاسرائيلية ، وخاصة فيما يتعلق « بقلق (المؤتمر) من التصاعد الاخير في سباق التسلح من خلال وصول سلاح متقدم جديد لمصر وسوريا ومطالبته بالحفاظ على التوازن بين اسرائيل وجاراتها » ، وكذلك بالنسبة « لاهتمام (المؤتمر) بتحقق حل سلمي قائم على المحادثات والاتفاق بين الاطراف ودون ضغط خارجي » ، كل ذلك بالاضافة الى نداء « للتعاون مع الدكتور يارينغ على اساس قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ » . [المصدر السابق نفسه ، ص ٣٦] .

وادراكا منها لتصاعد معارضة بعض الاحزاب لسياسة اسرائيل (وخاصة الحزب الفنلندي والى حد ما وبتأثير تنظيم الشبيبة فيه الحزب السويدي ، وحزب دوم مينتوف المالطي كذلك لقربه جغرافيا وماديا من العالم العربي) ، لم تصر غولدا مئير في مؤتمر فيينا على اتخاذ المؤتمر لاي قرار . واكتفت بالتظاهرة الاعلامية التي رافقت وصولها وحضورها للمؤتمر ، الى جانب رؤساء حكومات خمس هم برانت (المانيا الفيدرالية) وبالمه (السويد) وبراتللي (النرويج) ومينتوف (مالطا) ورامغولام (جزيرة موريس) وحوالي مائتي ممثل عن ٢٧ حزبا [لوموند ١٩٧٢/٦/٢٨] .

وبالفعل لم يتخذ المؤتمر اي قرار في موضوع « الشرق الاوسط » . وكادت غولدا مئير تكون الوحيدة التي تطرقت له ، بحدة اقل مما فعلته في تجمع هلسنكي على حد تعبير « نيو ميدل ايست » [المصدر السابق]. واكتفى بعض المشاركين باشارة عابرة الى المشكلة فأشار فيلي برانت الى ضرورة ايجاد حل من خلال محادثات تراعي « بالتساوي المصالح الشرعية للدول العربية وحق اسرائيل في ضمان وجودها داخل حدود آمنة » [المصدر نفسه] . وتكلم برونو كرايسكي مستشار النمسا عن العلاقات بين « المثقفين الشبان في الدول العربية ومثقفي الدول الديموقراطية في اوروبا » ، كما طالب « بتعاون سلمي بين الدول العربية واسرائيل » وباحالة مجمل قضية الشرق الاوسط الى مؤتمر الامن الاوروبي المزمع عقده في هلسنكي [انترناشونال هيرالد تريبيون ١٩٧٢/٦/٢٧] . وقد عارضت الاوساط الاسرائيلية هذا الاقتراح تخوفا من اي قرار قد يعكس النقد المتصاعد لسياستها في مؤتمر سيحضره الى جانب دول اوروبا الغربية ممثلو الاتحاد السوفياتي وحلفائه الاوروبيين الشرقيين . أما دوم مينتوف رئيس وزراء مالطا فقد اشار الى الدور الخاص الذي يمكن ان تلعبه جزيرته « كحلقة وصل طبيعية تقرب بين العرب واوروبا » [نيو ميدل ايست ، اب ١٩٧٢ ص ٣٧] بحكم « الصداقات العديدة التي لمالطا في العالم العربي » [لو موند ٧٢/٧/١] .

وكان القرار حول « الارهاب » هو الوحيد الذي له صلة بشكل من الاشكال بقضية الشرق . وقد صوت ضد القرار حزبان هما **الحزب العمالي البريطاني وحزب العمل الاشتراكي البرتغالي** . وامتنعت احزاب **كندا وتشيلي وفنلندا وهولندا والسويد** الى جانب الاتحاد العالمي للشبيبة الاشتراكية عن التصويت . واشار المندوب البريطاني في معرض تفسير موقفه الى الطابع المطاط للقرار والذي قد يحمل في طياته ادانة مبطنة لحركات التحرر الافريقية ضد الاستعمار البرتغالي [جويش كرونيكل ١٩٧٢/٧/٧ وانترناشونال هيرالد تريبيون ١٩٧٢/٦/٣٠].